الوضع الاقتصادي للشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية

يقال إن أردت أن تعرف مايحدث اليوم من صراعات في العالم فعليك قراءة التاريخ أولاً، وبالطبع لايمكن تجاهل مايحدث اليوم في منطقة الشرق الأوسط دون العودة بالذاكرة إلى ماحدث في القرون الماضية.

في ظل الصراع المستمر في المنطقة لابد وأن يتبادر لذهن القارئ تساؤل حول الأوضاع الاقتصادية لاسيما في سورية .

فهل هذه المرة الأولى التي يحدث فيها ارتفاع للأسعار في سورية؟ الجواب هنا بالطبع لا.

فقد بلغ ارتفاع نسبة مؤشر أسعار التجزئة قرابة 830.5٪ بين عام 1938- 1939 وعام 1945، في حين أن نسبته اليوم تبلغ قرابة 300- 400٪ (2010- 2013).

إن مثل هذه المقاربات تم التوصل إليها من خلال البحث في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط في القرن العشرين، لذلك ننقل هنا بحثاً يركز على أوضاع الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية.

تأثير الأحداث السياسية على الاقتصاد:

وللوقوف عليها، لابد من أخذ لمحة عن كيفية تأثير الأحداث سياسياً على الأوضاع الاقتصادية.

فقد تحول الشرق الأوسط إلى ساحات رئيسية لنشاطات عسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، وأصبح يشكل قاعدة كبيرة لبريطانيا وفرنسا الحرة والجيوش الأمريكية، التي كانت تقاتل القوات الألمانية والإيطالية سعياً لغزو الشرق الأوسط عبر شمال افريقيا.

وفي خضم هذا الصراع بدأت التغيرات السياسية تظهر، وكان من أبرزها إعادة احتلال العراق من قبل بريطانيا عام 1941،كما حينها تم الاطاحة بإدارة فيشي الفرنسية في سورية ولبنان، ليتم استبدالها بإدارة فرنسية بريطانيا حرة مشتركة في السنة ذاتها.

وفيما يخص الحياة الاقتصادية، فقد كان للحرب أثر كبير ظهر في مجالين رئيسين هما:

المجال الأول: كان بانقطاع النمط التجاري قبل الحرب، نتيجة إغلاق ألمانيا للبحر المتوسط وذلك منعاً لسفن الحلفاء من الوصول إليها، ماتسبب بحدوث نقص حاد في كل من السلع الاستهلاكية و أهم المواد الزراعية والصناعية الداخلة في الإنتاج مثل الأسمدة الكيماوية و قطع الغيار،(ملاحظة : هذا الأمر مشابه لما يحدث في سورية اليوم اقتصادياً، حيث يلحظ المتابع حدوث الأثر ذاته سواء في نقص السلع الاستهلاكية واللوزام الزراعية والصناعية) .

أما المجال الثاني: فقد كان بسبب وجود عدد كبير من قوات الحلفاء، ما ساهم في زيادة الطلب على المنتجات والخدمات، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على الاقتصادات المحلية سواء بالنسبة للإسكان أوالعمل أوالطعام، فمثلاً في الحالة الفلسطينية زاد الطلب على انتاج اللوزام العسكرية مثل صفيحة تعبئة البنزين و الألغام والأسلاك الشائكة.

وللوقوف على تأثير مثل هذه المشتريات اقتصادياً بالإمكان استخلاص فكرة عنها من خلال حسابها في ذروة عام 1942، حيث ساهمت المشتريات العسكرية بحوالي ثلث الدخل القومي في كل من سورية ولبنان، وحوالي 15- 20٪ في العراق، أما فلسطين فقد أصبحت ثاني أهم قاعدة عسكرية لبريطانيا بعد العراق.

وتبين إحدى التقديرات أن عدد السكان المحليين (من العرب واليهود)، سواء الذين كانوا يخدمون بشكل مباشر في القوات المسلحة البريطانية، أو

شاركوا في بعض النشاطات التي لها علاقة بالجيش بلغ حوالي 130 ألف مواطن، وهناك تقدير آخر بأن نسبة المساهمة العسكرية للدخل القومي من عام 1940 - 1945 كانت حوالي 25٪ فقط.

و هذه المشتريات أدت لعدد من النتائج المباشرة لهذا المزيج من أبرزها:

حدوث نقص للبضائع بشكل اجمالي، وزيادة الانفاق العسكري بشكل ضخم ما أدى إلى التوسع الهائل في الكتلة المالية، وارتفاع نسبة التضخم التي استمرت طوال فترة الحرب.

ومن ضمن الأمثلة على ارتفاع مؤشر الأسعار، نذكر العراق حيث ارتفع مؤشر الأسعار العام بنسبة 580٪ مابين عام 1938- 1939 و عام 1943، في حين ارتفع مؤشر سعر التجزئة في دمشق إلى 830.5٪ بين عام 1938- 1939 وعام 1945.

ولضبط هذه الأوضاع بذلت الحكومات قصارى جهدها، لكنها كانت تفتقر إلى وسائل إدارية تمكنها من فرض نظام ادخار قسري يتم من خلاله رفع المدخرات سواء برفع الضرائب، أو شراء سندات الخزينة وقد تم تطبيق كلا الوسيلتين.

اجراءات لامتصاص القدرة الشرائية:

إن أكثر اجراء فعال ساهم في السيطرة على ارتفاع الأسعار، كان الذي اتخذته الحكومة البريطانية لامتصاص القدرة الشرائية الزائدة، حيث أقدمت على بيع 80 مليون دولار من سبائك الذهب للمواطنين، حيث قامت بشرائه من الهند بشكل خاص لهذا الهدف، ويقدر أن حوالي 18٪ من المشتريات العسكرية البريطانية تم دفعها بالذهب في عامي 1934- 1944، بشكل خاص في العراق، وهذا مايفسر أن العراق كان أقل تضخما من سورية ولبنان، لأنه تم طرح سبائك الذهب للمواطنين عوضاً عن المال مماساهم في تخفيض السيولة، (ملاحظة :في حين نجد اليوم ذات الأثر في سورية سواء من ناحية قلة

البضائع وزيادة الكتلة المالية، لكن طرق المعالجة لهذه الأثر مازالت غير ناجعة خاصة من خلال اتباع طرح النقود وطباعة الأموال مايفاقم الأوضاع الاقتصادية أكثر).

إن الخلاصة من هذه المقاربات، هو الوصول لنتيجة تبين أنه من الأفضل لكل حكومة تتعرض لمثل هذا الأثر الاقتصادي، الاعتماد على مزيج من الرقابة على الأسعار ومكافحة الاحتكار.

المرجع:

A History of Middle East Economies in the Twentieth Century By Edward Roger John Owen,
Roger Owen, Şevket Pamuk A History Of Middle East Economies In The Twentieth century The Mandates During The Second World War.